الحكومة الشورية

[كتب صاحب السياحة السيد البكري نقيب الاشراف وشيخ مشايخ الصوفية بالديار المصرية مقالة في هذا الموضوع نشرتها جريدة المؤيد ثم حرّرها واقتطف بها قرّاء المقتطف وفي بعضها]

انواع الحكومات

يقولون : ان خوف الانسان من الحيوان اوجد الاجتماع . وخوف الانسان من الانسان اوجد الحكومة " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض " . ثم اذا اجتمع الناس على شكل امة وحكومة كان السلطان في الحقيقة للامة . واذا الحكومة بنيابة اوكيل عنها ولم يجهل هذه الحقيقة حكماء الاسلام قديماً وان جهلها كثير من حكّامهم . قال التنوخي ابو العلاء

خلوا الرعيّة واستجازوا كيدها وعدوا مصالحها وهم اجراؤها

الاّ ان الامة اذا كانت في حال طفوليتها وجهالتها غفلت عن هذا الحق فسلبهُ منها الناصبون من الحكام وتصرفوا فيهِ تصرف المالك في ملكهِ وتغلبوا عليها بها اذ لا قوة لهم الاّ بالجند الذين هم بعضها . وقد قلت في هذا المعنى

الناس يخشون من جاء المليك وما لديهِ لولاهُ بأس ولا جاهُ
كصانع صنماً يوماً على يدهِ وبعد ذلك يرجوهُ ويخشاهُ

وفي هذه الحالة تكون نسبة الحاكم الى الامة نسبة السيد الى العبد . وهذا ما يسمونهُ بالحكومة الاستبدادية . ثم اذا ترقت الامة قليلاً اخذت بعض ما لها من الحقوق فصارت حكومتها ما يسمونهُ " بالحكومة الملكيّة المقيدة " . فاذا ارتقت عن ذلك استردت حقوقها جميعها واصبحت الحكومة معها كالوكيل مع سيدهِ . وقيدتها باستشارتها في كل عمل وهذه هي " الحكومة الشورية " . ثم ان انتقال الامة من هيئة حاكمة الى هيئة اخرى يكون بعد ان تستعد لها . بحيث تكون الهيئة الحاكمة في الحقيقة صورة للحالة الاجتماعيّة في الهيئة المحكومة . ولذا يقول علماء السياسة " كل امة تنال الحكومة التي تستحقها " وفي الحديث الشريف " كما تكونوا يولى عليكم " . وهذا الانتقال يحصل في الاكثر بالاجبار والغلب . لا بالسؤال والطلب ولذا قالوا " ان الحريّة تؤخذ لا تعطى " وقال الشاعر العربي

من اطاق التماس شيء غلابا واغتصاباً لم يلتمسهُ سؤالاً

الحكومة الاسلامية

المسلمون مقيدون بدينهم فلا ينبغي لهم ان يقبلوا شيئاً او يناوءوا لمجرد موافقته العقل قبل ان يطبقوه على الشرع . فلننظر ماذا جاء به الاسلام في امر الحكومة :

جعل الامام عمر بن الخطاب الخلافة بالانتخاب وذلك انه اختار ستة من كبار الصحابة يمثلون عشائر الامة العربية وفرض اليهم انتخاب الخليفة بعده وقال " ان اتفقوا اثنين واربعة فكونوا مع الاربعة وان اتفقوا ثلاثة وثلاثة فكونوا مع من فيهم عبد الرحمن بن عوف " كأنه اراد ان يكون للرئيس صوتان كما هو حاصل الآن

ثم ان الخليفة في الاسلام مأمور باستشارة الامة عند وقوع الحوادث لقوله تعالى " وشاورهم في الامر " وقد جرى على ذلك الخلفاء في الصدر الاول قال ابو هريرة " ما رأيت اكثر تشاوراً من اصحاب رسول الله "

فحكومة يكون رئيسها بالانتخاب سواء كان ذلك بالانتخاب الخاص او العام ويقيد ذلك الرئيس باستشارة الامة هي الحكومة الشورية

وقد ذهب بعضهم الى انها من نوع الحكومة الملكية المقيدة لان الحاكم فيها مقيد بقانون وانما هو منفذ له فقط واشترط ذلك عليه في صيغة البيعة . والقول الاول هو الصحيح

فيرى ان هذين الشكلين لم يجر عليهما بالفعل كثير من الدول الاسلامية بل كانت كما قال القائل

ان الذين بعثت في اطمارها ... ينذوا كتابك واستفل المحرمُ
طلس الثياب على نناوة ارضنا ... كلٌّ يجورُ وكلهم يتظلمُ
واردت ان يلي الامانة منهمُ ... عدل وميهات الخليف المسلمُ

الحكومة المصرية

كانت مصر اول بلد خطت فيه حكومة منظمة على وجه الارض وقد ظلت حكومتها استبدادية من عهد الفراعنة الى سنة ١٨٧٨ افرنجية فانتقلت الى شكل الحكومة الملكية المقيدة وذلك في عهد الخديوي اسماعيل باشا حين قيد نفسه بنظامات مخصوصة واشرك معه وزارة مسئولة . ثم بدأت حركة حرة في مصر في اخريات ايام الخديوي المذكور اشترك فيها كثير من عقلاء مصر وكبارها وفضلائها . ولما سقطت الدول الاورباوية عليه قبل تنازله رضا الامة لتوافقه على مطالب يرضي بها تلك الدول فاجابته الى ذلك وجعلت ثمن تلك الاجابة ان يمنحها " مجلساً نيابياً " وضمت مطلبها هذا الى مطالبه في لائحة واحدة هي " اللائحة

أوطيّة " المشهورة وقدمتها لهُ على يد نقيب الاشراف وكان اذ ذاك والدي السيد علي البكري فقبلها اسماعيل باشا وزار النقيب في منزلهِ في يوم مشهود احتفل فيهِ احتفال باهر بذلك الايجاب والقبول

ثم انقضت الاحوال الفصال الخديوي اسمعيل عن اريكة الخديوية فتولاها ولدهُ توفيق باشا فاعلم من يوم ولايتهِ وزارتهُ وكبار امتهِ بانهُ يريد اقامة ما شرع فيهِ والدهُ وان يحكم البلاد بحكومة دستورية ولكنهُ لم يلبث اشهرًا على هذا العزم حتى حسَّ لهُ احد التفاصل ان يعدل عنهُ لعدم استعداد البلاد لهُ فلما علمت الوزارة بذلك وكان رئيسها شريف باشا استقالت وبينت في استقالتها انها تأبى ان تدير البلاد بغير دستور . فتقلد الوزارة دولتلو رياض باشا وهو وزير لمحافظين فضرب الحركة الحرة ضربة كادت تحطمها جذاذًا وتطيرها افلاذًا حتى اضطر كثير من اعضاء الوزارة السابقة ان يهاجروا من القاهرة الى حلوان حيث كانت لهم فيها جمعية خصوصية دعيت بينهم " بجمعية حلوان " ولكن لم يمنع هذا كلهُ سير الحرية وتقدمها بل كانت كالشجرة " كلما شذبت نمت " ولم يلبث ان طار شرارها من رجال الملكيَّة الى العسكرية واتحد في تأييدها السيف والقلم . قال لي عرابي باشا " اول ما بدأتُ بهِ عملي اني قصدت رئيس النظار رياض باشا فطلبتُ منهُ تأسيس الحكومة النيابيَّة ومطالب اخرى ضرورية فقال لي ليس في الامة المصرية اكفاء يصلحون لمشاركة الحكومة في الحكم فقلتُ لهُ ان الحكومة تدار الآن بسبعة من ابناء مصر ولا يعقل ان تكون مصر قد ولدتهم ثم اعقمت فسكت وسكتنا ثم استعمل دولتهُ القوة في تأييد الحكومة المطلقة فاستعملنا قوة اعظم منها لتأييد الحرية وأسسنا بالفعل الحكومة الشورية "

الحكومة الشورية

كان تشكيل الدستور في مصر سنة ١٨٨٢ ولا ريب انهُ لو استقر فيها لنفعها كما نفع غيرها من البلاد . ولأظهر في الزمن القريب خيرهُ لان الانسان يخدم نفسهُ احسن مما يخدم غيرهُ نعم انهُ كان يكون في اول عهدهِ نواب مصري " اميون لا يقرأون . ولكن هذا كان الشأن في غيرهِ من مجالس الامم . فقد جاء في كتاب سر النجاح " ان البراءة العظمى وهي دستور الحكومة الانكليزية امضاها قوم لا يعرفون الكتابة فامضوها بالعلامات واسسوا حرية الانكليز وهم يجهلون القراءة والكتابة " (انظر الفصل الحادي عشر من الكتاب المذكور) . وقد كانت العرب امة امية وكان فيهم مع ذلك من يقول لمعزين الخطاب " لو رأيتنا فيك اخوجاجًا لقومناك بسيوفنا " وفيهم من يقول " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم

احرارًا " . وقد كان يكون في ذلك المجلس ايضًا سذّج وبسطاء . الاّ ان هذه البساطة قال عنها مونتسكيو انها "لم تخطئ قط في الامم الاولية من الاغريق والرومان في تمييز الصالح من الطالح في خدمة الاوطان "

وربما ان هذا التغيير من شكل حكومة الى شكل آخر ومن رجال الى رجال كان يحدث انحرافًا في مزاج الامة كما يحدث مثلهُ للطفل عند تبديل اسنانهِ باسنان اخرى ولكنها لا تلبث ان يعتدل مزاجها ويكون في دائها علاجها

وربما كان يكون فيهِ غير ذلك من العيوب التي تعصب كل مجلس نيابي . لانهُ في الحقيقة آلة غريبة التركيب والبناء يعمل كل جزء منها ضد سائر الاجزاء . غير انهُ كان ينتج من ذلك ما انتجهُ تلك المجالس من الفوائد العديدة والآثار الحميدة

ولو لم يكن من فائدة المجالس النيابية الاّ ايجاد الحرية السياسية لكفى فان هذه الحرية هي التي تقلب عناصر الاشياء كأنها حجر الكيمياء . وقد ضرب فكتور هوجو لذلك مثلاً فقال: ان سلطان الاستبداد بنى قصرًا على بطائح النيفا في الروسيا وقد جمد القر ماءهُ نشيدت عليهِ القرى والمنازل وسارت العجلات ودارت حركة الاعمال في الاسواق كأكثر ما يكون وضرب الرجل برجلهِ الارض فوجدها اصلب من الصخر لا تعمل فيها المعاول ولا يقطعها الديناميت فقيل لهُ ان هذا كلهُ ظل زائل وحال حائل . لا يلبث عشيةً او ضحاها حتى يجي فلا يكون لهُ اثر . فكذب وانكر . وبينما هو كذلك اذا بشعاعة من الشمس سالت على هذه الدنيا الصغيرة فاذا هي حلم حالم . وحصيد غير قائم . قال هوجو هذه الشعاعة هي الحرية

دع الشاعر ومقالهُ . والتقريض وخيالهُ . ان اردت شاهدًا محسوسًا على فائدة الدستور في تدبير الجمهور فاليك ذلك . تشكلت لجنة من اعضاء مجلس شورى القوانين برئاسة سنة ١٨٩٣ لدرس الميزانية فجاء في تقريرها ان المبالغ المتوفرة تصرف في تخفيف الضرائب وتعميم التعليم وقالت في ذلك التقرير " اما تعميم التعليم فالغاية منهُ نشر المعارف في انحاء البلاد جميعها حتى تنكشف الامية الغالبة الآن على الناس ويتسع نطاق المعلومات وتذهب الجهالة التي هي ام الاسباب في كل ما الم ويلم بهذه البلاد . واذا تأملنا فيما تنفقهُ الحكومة المصرية الآن على معارفها ونتيجة هذا التعليم الحاصل في مدارسها وقارناهُ بما هو عند الامم الاخرى حتى التي هي اقل ثروة واضيق حالاً من الامة المصرية وجدنا ان الحالة التي هي عليها بعيدة عن الكمال غير حسنة على كل حال

"ونرى ان من الامور الرئيسة في ذلك ان تشكل لجنة من عقلاء البلاد واهل المعارف

والرأي فيها يرجع اليها في امر تعليم الامة وتربيتها وتنمية الملكات الفاضلة والاحسانات الشريفة ولا يوكل ذلك الى رأي الافراد فان مستقبل الامة وسعادتها او شقاءها بحسب ما يودع في نفوس شبانها (والخطأ في التعليم يفسد امة بأسرها)

" ويكون من اعمال هذه اللجنة سن قانون ثابت لسير التعليم يقيدين وجوهه يصدق عليه من مجلس شورى القوانين ويكون قانوناً اساسياً من قوانين الحكومة فيمنع بذلك ما هو جارٍ من التغيير والتبديل في نظام التعليم كما تبدل الوزراء "

وذكرت جريدة الدايلي نوز في سنة ١٩٠٧ مقالة بقلم المستر برايلسفورد جاء فيها ان مصر وفيها ١٢ مليوناً من الناس لم تحصل حتى الآن على معاهد التعليم الوطنية الذي وجدانة ولاية بلغارية ضرورياً لنجاحها وغريب ان هذا النقص غير ناتج عن ضعف اميال الامة المصرية . الى آخر ما قاله . فهذا الكلام الحديث كأنه شوى ذلك التقرير القديم . ولو ان مجلس شورى القوانين هو الدستور لاخرج الامة بقرار من هذا من الظلمات الى النور . اللهم " لا وطن الا مع الحرية " لانه بغيرها لا حقوق ولا واجبات سياسية

الحكومة الحالية

جاء الاحتلال فازال عن مصر كثيراً من النقم . ومنحها جزيلاً من النعم الا انه نزع منها الحكومة الشورية والقواعد الدستورية ولو كان ذلك الى حين

مجلس شورى الحكومة

مصر الآن بين ماضي ذهب بمحاسنه ومستقبل يسم بآماله وهي في موقف ينازع سلطانها فيه اربعة هيئات عظيمة

١ — الحضرة الخديوية . ٢ — الدولة العلية . ٣ — الامتيازات الاجنبية . ٤ — الدولة الانجليزية

اما الجناب العالي فقد صرح تصريحاً بليغاً بانه يريد ان يحكم الامة بالامة . فلم يبقَ منازعاً لها بل هي هو وهو هي الآن

واما الدولة العلية فهي واقفة بازاء مصر عند حدود دينية وسياسية رضيها الطرفان وصبق امرها كما كان . فلا المصريون يريدون نكث الولاء . ولا الدولة تضمر نقض الامتيازات . جرى ذكر مصر وانا ماثل مرة بين يدي الحضرة السلطانية فسمعتها تقول الي في امر مصر على مبدإ المحافظين . واتذكر انها نطقت كلمة المحافظين بلفظها الافرنجي هكذا (كونسرفاتور) اي انها تريد بقاء القديم على قدمه

واما الامتيازات الاجنبية فلا يحسن البحث في امرها مع وجود الاحتلال

واما الدولة الانجليزية فلا نظن الاّ انها مجيزة وعدها لنا ولذلك يجب علينا ان نطالبها

اولاً بتنفيذ القوانين النظامية الحالية بمعانيها الحقيقية

ثانياً بالاستقلال الاداري اي مجلس النواب

ثالثاً بالاستقلال النيابي

وبتي اجيب الطلب الاول وتنفذت القوانين النظامية وجد مجلس شورى الحكومة فوجد سلطان الامة برجوعه . ولبيان ذلك نقول ان القانون النظامي جعل اركان التشريع في مصر اربعة وهي مجالس المديريات والجمعية العمومية . ومجلس شورى القوانين . ومجلس شورى الحكومة . وقد تشكلت جميع هذه المجالس الاّ هذا المجلس الاخير وهو انقصها وارقاها

وتاريخ هذا المجلس في الامم ان اول من انشأه ملوك فرنسا اذ كانت الحال حينئذ تشبه الحالة عندنا الآن بين امة تنبهت لحقوقها وحاكم يطلب الاستشارة فوضع هذا المجلس ليكون وسطاً بين الفريقين وانتخب اعضاؤه من خلاصة رجال الامة وخوّل النظر في شؤون المملكة جميعها ادارية وسياسية . وما زالت اختصاصاته تتبدل بارتقاء الهيئة التشريعية وانفصال اجزائها بعضها عن بعض الى ان صار الحال في فرنسا سنة ١٨٥٢ على ما يأتي : — حاكم تنحصر فيه القوة التنفيذية . ونظار مسؤولون لدى الحاكم . ومجلس نواب بالانتخاب العمومي . ومجلس اعيان بانتخاب الملك . ومجلس شورى الحكومة بانتخاب الملك ايضاً

ففي هذه الحالة سلب كثير من اختصاصاته حيث صحت لمجلس النواب والاعيان وانحصرت اعماله في تحضير القوانين القضائية والادارية كالهيئة التشريعية في مصر . ومما تقدم يعلم ان المجلس الذي اراده واضع القانون النظامي المصري انما هو المجلس بشكله الاول لانهُ هو الذي ينطبق على حالتنا

فاذا تشكل هذا المجلس شاركت به الامة الحكومة مشاركة فعلية في ادارة الاعمال وكاد ينتهي عن مجلس النواب لقيامه بمعظم وظائفه

ولقد اخترنا هذا المجلس الآن دون مجلس النواب لتكون الحجة لنا لا علينا ولوفي الظاهر. وذلك اننا لو طلبنا المجلس النيابي لمورضنا بعدم الاستعداد لهُ لان الامة لا تزال في نظر اهل الحل والعقد كالطفل لو اعطي السلاح فاول ما يقتل به نفسهُ . اما لو طلبنا هذا المجلس لما امكنهم ان يعارضونا بهذه الحجة لانا قد مُحناه بالفعل منذ ربع قرن فان روؤي اننا غير كفوء لهُ اليوم فذلك دليل على انحطاطنا في الحقيقة لا على ارتقائنا . وشيء آخر وهو ان الدولة الانكليزية لا يزال رجالها يلحون الدولة العلية على ابقائها قوانينها الاساسية خيراً على

ورق فان في تنفذ في القوانين الاساسية في مصر وقعت في ما اخذت به غيرها

فهذه الاسباب مجتمعة جميعها مستقر عندي ان اقرب طريق تصل به الامة المصرية لرد سلطتها اليوم والحصول على استقلالها غداً هو هذا المجلس الذي طوى ذكره الزمان . وجئت بهذه المقالة لتكون له كالاعلان

توفيق البكري

الرستن وتاريخها

منذ عهد قريب مدّت السكة الحديدية الى حماة ثم الى حلب فسهّلت الانتقال الى بلاد كان يتعسر قديماً الوصول اليها دون عناء جزيل . ولقد كانت تلك البلاد عامرة في سالف الزمان تحوي الوفاً من السكان وفي غالب الظن انها مهد السوريين . وهي تمتد من بعلبك الى حماة والبلاد غزيرة المياه كثيرة الخصب معتدلة الهواء يسقيها نهر عظيم سماه اليونان الالدون تيفون ثم اورونتس ودعته العرب العاصي . وبين حمص وحماة مدينة قديمة اسمها الرستن لها شهرة تاريخية . وقد أُخبرنا ان فيها آثاراً قديمة فقصدنا مشاهدتها وركبنا القطار في الصيف الماضي ووصلنا حمص وبتنا فيها ولما كان الغد صعدنا الى حصنها الشاهق وقد كانت له شهرة طائرة في ما سلف وحدثت فيه الوقائع العظيمة فكثيرٌ الآن خراب . وطفنا قليلاً في شوارع المدينة ومنازلها فالفيناها مشحونة بالآثار اليونانية والكوفية والعربية

وعند الساعة العاشرة افرنجية ركبنا مركبة وقصدنا الرستن على طريق المركبات الموصلة الى حماة ومنها الى حلب . فسرنا ما بين المروج والسهول والطريق مستوٍ لا يرى فيه اعوجاج . وما مضى علينا ساعة وربع ساعة حتى وصلنا قرية اسمها تل بسه بيوتها قرية البناء كل بيت منها حجرة واحدة تعلوها قبة فتراها كلها قباباً وكان الاصح ان تسمى قرية القباب . وبعد ساعة دخلنا قرية الرستن وهي تشرف على نهر العاصي وقد بقي لنا نصف الطريق الى حماة

كانت الرستن تدعى في الزمن القديم اريثوسه او اريطوسا . وقد حدد الجغرافيون القدماء موقعها في شمال مدينة حمص بالقرب من ايفانيا (حماة) وقالوا ان مؤسسها سلوقس الاول نيقاطور (الذي ملك من سنة ٣١٢ الى ٢٨٠ قبل المسيح) ودعاها اريثوسه على اسم مدينة في بلاد مكدونيا (١) واغلب الظن انه سماها كذلك ناظراً الى موقعها على ضفة النهر . لان اريثوسه من بنات الماء في خرفات اليونان

وجاء عن سترابون (٢) انها كانت قاعدة امارة عربية دخلت في حمى الروم على عهد

(١) ذكرها ايانوس Strabon XVI, 753. (٢) Appien, Syriaca 57.